

قرار للبرلمان الأوروبي يدعو فيه إلى رفع الحصار عن قطاع غزة*

ستراسبورغ (فرنسا)، 2010/6/18

- البرلمان الأوروبي،
- بالنظر إلى قراراته السابقة بشأن غزة، ولا سيما تلك التي صدرت في 15 كانون الثاني 2009 بشأن الوضع في قطاع غزة و 18 شباط 2009 بشأن المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة،
- بالنظر إلى إعلان البندقية لعام 1980،
- بالنظر إلى البيانات السابقة الصادرة عن اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، وخاصة في 19 آذار 2010 الذي أعاد التأكيد على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في تريستا يوم 26 حزيران 2009 وأيضاً في 11 أيار 2010 بشأن تجديد المحادثات غير المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين،
- بالنظر إلى قرارات مجلس الأمن الدولي 1860 في 8 كانون الثاني 2009 و 1850 في 16 كانون الأول 2008،
- بالنظر إلى إعلان الممثل السامي الأعلى/نائب رئيس المفوضة كاترين أشتون نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن العملية العسكرية الإسرائيلية ضد أسطول الحرية الصادر في 31 أيار 2010،
- بالنظر إلى البيان الرئاسي لمجلس الأمن للأمم المتحدة (S/9940) في 31 أيار 2010،
- بالنظر إلى استنتاجات البرلمان الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في 8 كانون الأول 2009،
- بالنظر إلى البيان الذي أدلى به رئيس البرلمان الأوروبي، جيرزي بوزيك، في 31 أيار 2010،
- بالنظر إلى القرار الذي اعتمده مجلس الأمن المتحدة لحقوق الإنسان عن ارتكاب اعتداءات خطيرة من قبل قوات الاحتلال ضد قافلة للقوارب الإنسانية في 2 حزيران 2010،
- بالنظر إلى القرار الذي اعتمده الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية يوم 18 أيار 2010،
- بالنظر إلى تقرير مقدم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الذي نشر في تشرين الثاني 2009 حول الوضع في غزة،
- بالنظر إلى المادة 110 (4) من نظامها الداخلي،
أ- حيث إن العملية العسكرية الإسرائيلية، التي جرت في المياه الدولية، في 31 أيار 2010 ضد أسطول مساعدات إنسانية كان متجهاً إلى قطاع غزة أسفرت عن مقتل تسعة مدنيين وجرح 38 مدنياً وسبعة جنود إسرائيليين،
ب- حيث إن المعابر الحدودية في غزة وخارجها قد أغلقت منذ حزيران 2007، بعد تولي حماس السلطة بالوسائل العسكرية، وإن الحصار على حركة الناس والبضائع قد زاد الفقر، وشل التعمير وأهلك الاقتصاد في قطاع غزة، وخلق سوقاً سوداء متفشية تسيطر عليها حماس، وغيرها؛ وحيث أن هذا الحصار لم يؤدي إلى إطلاق سراح جلعاد شاليت كما هو متوقع من جانب السلطات الإسرائيلية، وقد دعا البرلمان الأوروبي إلى هذا مراراً من قبل، وحيث إن هذا الحصار لم يحقق هدف تفويض المتطرفين، وخاصة أنه يؤثر على الأجزاء الضعيفة من السكان، وأدى إلى تزايد التطرف،
ج- حيث إنه وفقاً لتصريحات سابقة لأجهزة الأمم المتحدة، فإن الحصار المفروض على قطاع غزة يمثل عقاباً جماعياً في انتهاك للقانون الدولي الإنساني،
د- حيث إن 80% من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الغذائية، وأكثر من 60% يعانون انعدام الأمن الغذائي، ومعدلات البطالة حوالى 50% والظروف الصحية البيئية تدهورت بشكل خطير،
ه- حيث إن 3600 شاحنة فقط من المساعدات الغذائية دخلت غزة في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، مقابل 36 000 خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2007، وحيث إن 81 منتجاً فقط مسموح بدخولها إلى قطاع غزة في حين تقدر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أن أكثر من 6000 منتج مطلوب لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية،
و- حيث إن الأراضي الفلسطينية هي ثالث أكبر متلق لأموال الاتحاد الأوروبي وهذا الدعم قد لعب دوراً مهماً في محاولة التخفيف من حدة الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، وحيث إن الاتحاد الأوروبي يواصل تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية في قطاع غزة، بما في ذلك من خلال "الأونروا"،
ز- حيث إن الحل القائم على دولتين لا يزال أساساً ضرورياً لتحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبالتالي فإن أية خطوة من جانب واحد التي يمكن أن تقوض هذا الاحتمال ينبغي تجنبها، وحيث إن المحادثات غير المباشرة الجارية قد تؤدي إلى استئناف مفاوضات السلام المباشرة بغية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل،

ح - حيث إن حماس تستمر حتى الآن في منع دخول بضائع الأسطول الإنسانية إلى غزة،

1. يقدم تعازيه لأسر الضحايا.
2. يدين الهجوم على الأسطول في المياه الدولية، وهو انتهاك للقانون الدولي.
3. يدعو إلى إجراء تحقيق دولي فوري ومحيد في هذا الهجوم، ويصر على أن يكون التمسك بمبادئ المساواة والمسؤولية ويحث الممثل السامي الأعلى / نائب رئيس الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان اتخاذ جميع الخطوات المناسبة من أجل جعل هذا الطلب فعالاً.
4. يحث إسرائيل على الوقف الفوري للحصار على قطاع غزة، الذي أدى إلى وقوع كارثة إنسانية وزياد التطرف، الذي أصبح مصدراً لانعدام الأمن لإسرائيل وللمنطقة ككل.
5. يطالب بالكف فوراً عن جميع الهجمات ضد إسرائيل ويحذر من أن مرتكبيها يجب أن يواجهوا مسؤولياتهم كاملة.
6. يحث الممثل السامي الأعلى / نائب رئيس الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان فتح مستدام لجميع نقاط العبور من وإلى غزة، بما في ذلك ميناء غزة، بمراقبة دولية ملائمة، والسماح بتدفق دون عائق للسلع الإنسانية والتجارية الضرورية لإعادة الإعمار واقتصاد الاكتفاء الذاتي، فضلاً عن تدفقات العملة وحرية حركة الناس.
7. يحث الممثل السامي الأعلى / نائب الرئيس على أن تأخذ فوراً زمام المبادرة من خلال تقديم خطة من الاتحاد الأوروبي للجنة الرباعية بهدف إنهاء الحصار على قطاع غزة، ومعالجة المخاوف الأمنية الإسرائيلية من خلال ضمان رقابة دولية على المعابر، بما في ذلك إعادة النظر في ولاية بعثة المساعدة الأوروبية الحدودية، يحتمل أن تكون ذات بعد بحري، وكذلك إعادة تنشيطها، ونشر قوة دولية تابعة للبحرية لمراقبة شاطئ غزة.
8. يشير إلى أنه، حتى لو كان الاتحاد الأوروبي مستعداً لتقديم حزمة من المساعدات للفلسطينيين، فإن هذا الالتزام ليس مفتوحاً ويصر على أنه في حين أن المساعدات الإنسانية يجب أن تظل غير مشروطة، فإنه يتعين على الاتحاد الأوروبي القيام بدور سياسي يحقق نتائج ملموسة نحو إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة التي تتفق مع المساعدة المالية الكبيرة والنقل الاقتصادي في المنطقة.
9. يعرب عن تأييده للمحادثات غير المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ويؤكد ضرورة استمرار هذا العمل بغية استئناف المفاوضات المباشرة.
10. البرلمان مقتنع بأن هناك حاجة ملحة لإعادة صياغة شاملة لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط لأداء دور حاسم وسياسي متماسك، ترافقه أدوات دبلوماسية فعالة، لما فيه مصلحة السلام والأمن في هذه المنطقة المجاورة ذات المصلحة الاستراتيجية الحيوية للاتحاد الأوروبي؛ وترى أن ذلك يجب أن يمتد ليشمل كل سياسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، التجارة وسياسات التنمية.
11. يشيد بالعمل الذي تقوم به "الأونروا"، وهو على علم بالعجز المالي الذي ستواجهه قبل نهاية هذا العام، ويدعو مجتمع المانحين الدوليين للوفاء بتعهداتها القائمة وزيادة مساهماتها.
12. يلاحظ أن الأحداث الأخيرة أضرت كثيراً للعلاقات بين تركيا وإسرائيل، ويشجع الحكومة التركية على تركيز جهودها الدبلوماسية والسياسية على تخفيف حدة الشعب الفلسطيني والمساهمة في عملية السلام في الشرق الأوسط.
13. يرحب بالفتح الأخير لمعبر رفح من قبل السلطات المصرية.
14. يدعو إلى الإفراج الفوري عن الرقيب الإسرائيلي جلعاد شاليت، الذي كان قد اختطف من قبل حماس على الأراضي الإسرائيلية في 25 حزيران 2006 والذي يتم الاحتفاظ به بمعزل عن العالم الخارجي في غزة منذ ذلك الحين.
15. يحث المجلس الأوروبي على اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد ودون أي تأخير مجلس الروابط بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لمناقشة الوضع الراهن.
16. يحث المجلس أيضاً على اتخاذ خطوات لعقد اللجنة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية.
17. يرشد رئيسه على تحويل هذا القرار إلى المجلس الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن، والحكومات والبرلمانات في الدول الأعضاء، والأمين العام للأمم المتحدة، مبعوث اللجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والحكومة الإسرائيلية والكنيست، ورئيس السلطة الفلسطينية، والمجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة والبرلمان في تركيا، والحكومة والبرلمان في مصر.